

07.10.2020

اسطنبول، تركيا

بيان صحفي

حضر الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون اجتماعاً حول "الانفصالية" في بلدة ليس مورو بمنطقة إيفلين في بلاده. وهنا استخدم عبارات فاضحة تستهدف الإسلام "الإسلام دين يعيش الأزمات في جميع أنحاء العالم اليوم". باسم الكفاح ضد الإسلام الراديكالي، "يهدف الإسلاميون إلى إظهار تنظيم منهجي ضد قوانين الجمهورية وإنشاء نظام مواز للقيم الأخرى". "لن يتم التسامح مع أولئك الذين يتصرفون ضد قوانين الجمهورية". وأضاف "اعتباراً من سنة 2024 لن يتم قبول الانتماء من الدول مثل المغرب وتونس والجزائر، والذين يعملون في الشركات الخاصة لصالح العام لا يمكنهم حمل أي رموز دينية، وسيتم حظر الحجاب، وسيتم إغلاق الجمعيات التي لا توقع على الشروط العلمانية على الفور".

إننا ندين بشدة كلمات رئيس فرنسا، إحدى الدول التي تشكل العمود الفقري للاتحاد الأوروبي. بهذه الكلمات يميز ماكرون بين الناس، ومن خلال استفزاز قسم من المجتمع ضد قسم آخر يرتكب جريمة الكراهية. فرنسا تخطط هذه المرة ممارسة العلمانية في بلدها، التي طبقتها في البلدان المستعمرة لسنوات. نود تذكير ماكرون بحكم المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان الذي يحظر الرموز الدينية في المؤسسات العامة. تقدمت سويل لوتسي، وهي مواطنة إيطالية من أصل فنلندية، بطلب إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان ضد إيطاليا بدعوى انتهاك حرية الدين والضمير من خلال شخصيات صلب المسيح وعلامات الصليب في المدارس، وأصدرت المحكمة قرار انتهاك في عام 2009. كان رد فعل الفاتيكان والدول الأوروبية بشكل كبير على هذا القرار، وألغت الغرفة الكبرى هذا القرار. وفي قضية ليلي شاهين، الطالبة في كلية الطب التي حُرِمَ حقها في التعليم الجامعي بسبب حظر الحجاب، قررت نفس المحكمة عدم وجود انتهاك للحقوق. من المعروف أن المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وهي إحدى المراكز المنتجة للقيم في الاتحاد الأوروبي، تميز بين الأديان وليست فقط في هذه الحالة بل في العديد من قراراتها، وتميز بشكل سلبي في تطبيقات المسلمين. وبيان ماكرون هذا عبارة عن تعبير الكراهية والتمييز والعداء والبغض (الاسلاموفوبيا) للعالم الغربي تجاه المسلمين.

هل السيد ماكرون صادق في كلماته على حظر الرموز الدينية؟ هل سيشمل قرار منع الحجاب علامات الصليب؟ وضع اتفاقية الشروط العلمانية أمام المنظمات غير الحكومية هو انتهاك واضح لحرية تكوين الجمعيات. حدود الحقوق والحريات واضحة. لا يمكن تقييد الحقوق والحريات طالما أنها لا تهدد السلامة العامة والنظام العام والصحة العامة. في الحالات التي تتطلب قيوداً، يجب أن يكون التقييد بموجب القانون، وأن يكون مؤقتاً، ولا ينبغي المساس بجوهر الحق. يمر الاتحاد الأوروبي بأكبر اختبار له بعد الحرب العالمية الثانية. في أعقاب العمل الإرهابي الذي وقع في 11 أيلول (سبتمبر) 2001، تبتعد أوروبا بسرعة عن نموذج "دولة القانون". قيل الإسلام، في فترة الجاهلية، كان المشركون يصنعون أصناماً من الحلاوة الطحينية ويأكلون هذه الأصنام عند الجوع. وتذكر تصريحات ماكرون عمل المشركين في فترة الجاهلية. ندعو ماكرون لاحترام حقوق الإنسان، ومبدأ المساواة، وحظر التمييز، وحرية التعبير، وحرية تكوين الجمعيات، وحرية الدين والضمير. بعد أكثر من نصف قرن من الخبرة، نحذر أوروبا من اللجوء إلى الممارسات الشبيهة بالنازية.

المحامي نجاتي جيلان

الأمين العام للاتحاد الدولي للحقوقيين